محور الانتخابات الإسرائيلية العامة ٢٠٠٩

أريج صباغ- خوري (*)

المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات ٢٠٠٩

سأحاول من خلال هذا المقال إلقاء الضوء على نتيجتين مركزيتين من نتائج الانتخابات للكنيست الإسرائيلي الـ ١٨، التي جرت في العاشر من شباط ٢٠٠٩، فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني في الداخل.

الأولى- انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي لأول مرة منذ النكبة كانعكاس لمسار مجتمعي.

أما النتيجة الثانية فهي هبوط التصويت للأحزاب الصهيونية إلى أدنى نسبة له منذ العام ١٩٤٨.

بطبيعة الحال هناك نتائج مهمة أخرى بالنسبة لأنماط المشاركة أو غياب المشاركة في التصويت لهذه الانتخابات، لكنني لن أتطرق إليها في هذا المقال. إن هذه الأنماط هي استمرار لتحولات في أنماط التصويت (أو عدم التصويت) لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وسبق لعدد من الباحثين في قضايا المشاركة السياسية من جانب هؤلاء الفلسطينيين أن بدأ التعامل معها (انظروا مثلاً: نويبرغر ١٩٩٨، أوستسكي- لزار وغانم، ١٩٩٩، جمّال ٢٠٠٢، روحانا والصالح وسلطاني ٢٠٠٣، ريخس ٢٠٠٨).

خلفية عامة لنتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطيني

خاضت الانتخابات للكنيست الثامن عشر ثلاثة أحزاب رئيسة مثّلت العرب في إسرائيل. وهذه الأحزاب هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (وسأتعامل معه على أنه حزب عربي لان أغلبية مصوتيه هم من العرب)، والقائمة الموحدة والقائمة العربية للتغيير، والتجمع الوطني الديمقراطي. خاضت قائمة الجبهة الانتخابات من

* طالبة دكتوراه في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الإنسان في جامعة تل أبيب وباحثة في «مدى الكرمل».

طرأت تغييرات على مكانة المرأة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل. وقد تطرقت العديد من الأبحاث إلى جوانب مختلفة من هذا التغيير، ورغم عدم حدوث تغيير نوعي على مكانة المرأة فيما يتعلق بقضايا المشاركة السياسية وتصدر أماكن متقدمة من مواقع صنع القرار إلاّ أن هناك دلائل باتجاه التغيير. ويمكن أن نرى في قضية انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي للكنيست إحدى سمات هذا التغيير السياسي.

دون تحالفات وقد أجرت اتفاق فائض أصوات مع "القائمة العربية الموحدة– العربية للتغيير". أما هذه الأخيرة فقد ضمت الشق الجنوبي من الحركة الإسلامية الذي يخوض انتخابات الكنيست، والحركة العربية للتغيير برئاسة د. أحمد طيبي والحزب الديمقراطي العربي برئاسة طلب الصانع. وخاض حزب التجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات بقائمة مستقلة انضم إليها النائب السابق عن الشق الجنوبي في الحركة الإسلامية عباس زكور.

فازت القائمة الموحدة والقائمة العربية للتغيير بـ ١١٣٩٥٤ صوتًا مقابل ٩٤٧٨٦ في انتخابات ٢٠٠٦، وفازت الجبهة بـ ١١٢١٣٠ مقابل ٨٦٠٩٢ في انتخابات ٢٠٠٦، وفاز التجمع بـ ٨٣٧٣٩ صوتًا مقابل ٧٢٠٦٦ في انتخابات ٢٠٠٦. وفق هذه النتائج فقد ازداد عدد المصوتين للأحزاب العربية بحوالي ٥٦٦٧٩ صوتا– من حوالي ٢٥٢٩٤٤ صوتا في انتخابات ٢٠٠٦ إلى ٣٠٩٨٢٣ صوتا في انتخابات ٢٠٠٩. وبما أن نسبة المصوتين مشابهة لانتخابات العام ٢٠٠٦ فإن الازدياد في قوة الأحزاب العربية جاء على حساب الأحزاب الصهيونية، أي أن نسبة المصوتين للأحزاب العربية آخذة بالازدياد. وبالمقارنة مع نتائج انتخابات ٢٠٠٣ فقد كانت نسبة المصوتين للأحزاب العربية ٧٠٪ أما في انتخابات ٢٠٠٦ فقد كانت هذه النسبة حوالي ٧٥٪، أما في انتخابات ٢٠٠٩ فقد وصلت إلى ما يقارب ٨٢٪ وهي أعلى نسبة تصويت للأحزاب العربية.

لم تكن نتائج الانتخابات الأخيرة مميزة عن نتائج الانتخابات التي سبقتها فيما يتعلق بنسبة المشاركين وغير المشاركين ولكن ما ميّز المشاركة وعدم المشاركة هو اقترانها بالحرب التي خاضتها إسرائيل ضد غزة والشعور بالاغتراب وعدم الانتماء الذي كان لدى أغلبية المواطنين العرب تجاه دولة إسرائيل، وقد وصلت نسبة الذين لم يصوتوا في الانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٦ إلى ما يقارب الـ ٤٧٪، مقابل حوالي ٤٤٪ لم يشاركوا في الانتخابات الأخيرة في شباط ٢٠٠٩. أي أن مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات آخذة بالتقلص إذا استمرت في نفس الاتجاه.

كما أن هذه الانتخابات لم تتميز، بصورة خاصة، بنسبة التصويت المنخفضة للأحزاب الصهيونية، فالمشاركة في الانتخابات ونسبة التصويت للأحزاب الصهيونية بدأتا بالانخفاض منذ منتصف التسعينيات ولكنها بدأت تبرز بصورة أكبر بعد انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ ووصول علاقة المواطنين العرب مع دولة إسرائيل إلى مرحلة تنافر جديدة ومقتل ١٣ مواطنًا فلسطينيًا في إسرائيل. لكن ما يميز هذه الانتخابات هو هبوط التصويت للأحزاب الصهيونية إلى أدنى نسبة له منذ النكبة وإقامة دولة إسرائيل، وهي حوالي ١٨٪. لذا سأحاول أيضًا التطرق إلى الأسباب التي من الممكن أن تفسر هذا الانخفاض في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية.

تميزت هذه الانتخابات بفوز امرأة عربية بعضوية الكنيست من خلال حزب عربي هو التجمع الوطني الديمقراطي، وقد جاء هذا بعد أكثر من ٦٠ عاما من النكبة وإقامة دولة إسرائيل. وسأركز من خلال هذا المقال على المسار الذي أدى إلى تغيير "نسبي" فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية للمرأة وترجمتها إلى أن تتبوأ مناصب متقدمة في أماكن صنع القرار، وإن كان هذا التغيير ما زال محدودًا.

انتخاب امرأة فلسطينية لأول مرّة من خلال حزب عربي ودخول امرأة للجنة المتابعة

جاء انتخاب امرأة عربية للبرلمان بعد أكثر من ٦٠ عامًا من النكبة وإقامة دولة إسرائيل. وفي ظروف الأقلية الفلسطينية في الداخل وفي ضوء إدراكنا أن العملية الانتخابية لا تعكس ممارسات ديمقراطية من خلال البرلمان الإسرائيلي، بمفهوم التأثير على دولة استعمارية تعرف نفسها على أنها دولة يهودية، وليس الهدف منها الربط ما بين ممارسة التصويت وتحقيق الديمقراطية، فإن أهمية ذلك تكمن في تمثيل النساء الفلسطينيات من خلال القيادات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل والبرلمان أحد أهم منابرها بمفهوم التنظيم السياسي للأقلية وبمفهوم إفراز قيادات فلسطينية.

إن قضية ترشيح وانتخاب امرأة في مواقع صنع القرار جاء بعد عمل مكثف من قبل النسويات في الأحزاب السياسية ومن قبل الجمعيات والأطر النسوية، من أجل رفع مكانة المرأة الفلسطينية داخل مناطق ١٩٤٨ وتحسينها. وبذلك فإن هذا المقال يرى في مسألة انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي ودخول امرأة إلى لجنة المتابعة بداية تتويج لمسار اجتماعي- سياسي نخبوي لتغيير مكانة المرأة بدأ بصورة تدريجية منذ السبعينيات وتكثف العمل عليه منذ بداية التسعينيات وهو مستمر إلى يومنا هذا. وهذا المسار تقوده في الأساس النسويات الحزبيات والمنظمات غير الحكومية من أجل رفع مكانة المرأة في العمل السياسي وفي أماكن صنع القرار ومن أجل رفع سقف الأحزاب في التعامل مع قضايا المرأة بشكل عام. كما يرى هذا المقال في عملية انتخاب النساء في مواقع صنع القرار عاملا تثقيفيا للمجتمع من أجل إحقاق المساواة بين الرجل والمرأة، ومن أجل مشاركة النساء في رسم معالم الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

طرأت تغييرات على مكانة المرأة الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إسرائيل. وقد تطرقت العديد من الأبحاث إلى جوانب مختلفة من هذا التغيير، ورغم عدم حدوث تغيير نوعي على مكانة المرأة فيما يتعلق بقضايا المشاركة السياسية وتصدر أماكن متقدمة من مواقع صنع القرار إلاّ أن هناك دلائل باتجاه التغيير. ويمكن أن نرى في قضية انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي للكنيست إحدى سمات هذا التغيير السياسي.

ففي العقد الأول بعد النكبة عملت النسويات من خلال ارتباطهن بالحركة الوطنية والأحزاب السياسية، مثل حركة النهضة النسائية التي أقامتها ناشطات في الحزب الشيوعي العام ١٩٤٨ واللاتي توحدن فيما بعد مع مجموعة نساء يهوديات يساريات وأقمن معا حركة النساء الديمقراطيات العام ١٩٧٣ التي عملت ولا تزال إلى جانب الحزب الشيوعي (عبده، ٢٠٠٧). وعملت هذه الأطر مثلها مثل باقي الفلسطينيين في إسرائيل في إطار الحكم العسكري. وقد برز في هذه الفترة إقصاء أغلبية النساء عن الحيز العام، أما النساء اللاتي شاركن فيه فقد شددن على المشروع القومي وتحصيل المساواة للعرب، وقد أُبقي النضال النسوي خارج حدود هذا المشروع.

أما في فترة الثمانينيات فقد بدأت التعددية في الحركة السياسية النسوية الحزبية، وبالإضافة إلى حركة النساء الديمقراطيات، تبلور تنظيم "المرأة التقدمي" الذي كان جزءًا من حركة أبناء البلد،

الفلسطينيات في إسرائيل يسجلن نقاطاً جديدة.

وبرز تعامل هذه التنظيمات مع قضايا المرأة في هذه الفترة من خلال التحدث عن الحقوق القومية للفلسطينيين في إسرائيل (عبده ٢٠٠٧). وكان لدخول المرأة إلى سوق العمل والأكاديميا بصورة أكبر إسقاطات على عمل ونشاط المرأة الفلسطينية في الثمانينيات، وقد تأثر النشاط والفعالية السياسية للمرأة من عمليات التسييس التي مرّ بها الفلسطينيون داخل إسرائيل خاصة بعد العام ١٩٦٧. وعليه فإن مكانة المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية ليستا معطى ثابتا بل هما مرتبطتان بالتغييرات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث داخل المجتمع وبالمكانة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. كما أنه لا يمكن التعامل مع مكانة النساء الفلسطينيات فقط من منظور نضال النساء من أجل قضية المرأة داخل مجتمعهن، بل وأيضا من خلال المعارضة لسيطرة البنى الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني. فكما تشير نهلة عبدو (١٩٩١) لا يمكن الفصل بين

النضال القومي الوطني من جهة والنضال النسوي من جهة أخرى في الحديث عن حركات التحرر الوطني عند الشعوب الواقعة تحت وطأة الاستعمار.

في السبعينيات وبعد انتهاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦ بدأ العمل النسائي خارج الإطار الحزبي وأخذ يطرح الأجندات النسوية بالإضافة إلى الأجندات السياسية، وذلك مثل تنظيم جمعية النساء العكيات. وقد ركزت هذه الجمعيات على العمل والتعليم كحقلين بوسعهما الدفع في اتجاه الحراك الاجتماعي (نفس المصدر). وكانت الرؤية الأساسية هي أن توفير الخدمات لتلبية الاحتياجات النسائية المباشرة فيما يتعلق بالعناية الصحية والتعليم والمساعدة الاجتماعية والعمل سوف يضمن تحرر النساء الاجتماعي من الاعتماد على الرجال. وشهدت هذه الفترة زيادة في المتوجهات إلى التعليم الأكاديمي وبالتالي بداية انخراط النساء في الحركة الطلابية للطلاب الفلسطينيين في الداخل (عبده ٢٠٠٧). وكما لعب الحزب الشيوعي وقيادته– وهي القيادة الفلسطينية الوحيدة التي بقيت بعد النكبة– دورا مركزيا في تطوير وعي سياسي وطني بين الفلسطينيين في إسرائيل فقد كان أيضا للحزب الشيوعي والجبهة دور مركزي في إحداث تغيير سياسي واجتماعي وعلى صعيد الوعي فيما يتعلق بقضية المرأة ومكانتها السياسية. وكان ناشطو الحزب أول من أقاموا الأطر السياسية النسائية والنوادي الاجتماعية للنساء (أبو بكر ١٩٩٨).

في الثمانينيات انخرطت النساء بصورة أكبر في التنظيمات والأحزاب السياسة القائمة وتلك التي تم تأسيسها وأقمن بدورهن روابط وجمعيات نسائية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، ومن منطلق المشاركة في النضال القومي للفلسطينيين في إسرائيل ضد الاحتلال وخاصة بعد الانتفاضة الأولى ومن خلال وعيهن بمكانة النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة، انخرطت النساء الفلسطينيات في حركات معارضة الاحتلال التي أقيمت من قبل نساء يهوديات، كـ "نساء من أجل السلام" و "النساء بالسواد".

تخلق أوضاع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي حالة من الشعور بالحاجة إلى دفع الطاقات المركزية تجاه القضية القومية والنضال من أجل الحصول على الحقوق القومية مقابل التنازل أو تأجيل الحاجة إلى الإصلاح الداخلي الاجتماعي في شتى القضايا، ومنها تأجيل القضايا النسوية التي تهدف إلى تغيير وضعية المرأة ومكانتها السياسية. فقد "وافقت" الكثير من النشيطات النسويات على عملية إخضاع النسوي للقومي.

وبدأت هذه المعادلة بالتغير إلى حد ما في منتصف التسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تغييرا في عمل الأطر والجمعيات النسوية والنسويات في الأحزاب، وأبدت هذه الأطر عدم تراخ فيما يتعلق بالقضايا المجتمعية المرتبطة بتغيير مكانة المرأة في شتى المجالات ومنها قضايا مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار. وعملت هذه الأطر على محاولة قلب المعادلة من التشديد على القومي وتأجيل المطالب النسوية إلى التوازي ما بين القومي والنسوي. ونشب النقاش في هذا الموضوع عندما عملت مجموعات نسائية على تعديل قانون الأحوال الشخصية. وعكس النقاش الذي دار حول تعديل قانون الأحوال الشخصية ضرورة العمل على تحسين مكانة النساء الفلسطينيات في ظل غياب العدالة داخل المجتمع بمعزل عن المعركة ضد القمع القومي للفلسطينيين داخل دولة إسرائيل.

أقامت مجموعة من النسويات الفلسطينيات في العام ١٩٩١ تنظيم الفنار– التنظيم النسوي الفلسطيني والذي عمل حتى نهاية العام ١٩٩٧ وبدايات العام ١٩٩٨,[١] وكان الفنار التنظيم النسوي الأول الذي أقيم داخل الخط الأخضر وطرح القضايا السياسية القومية للفلسطينيين في إسرائيل إلى جانب القضايا النسوية. وكان ريادياً في طرح الجانب النسوي إلى جانب القومي. وقد طرح، بالإضافة إلى إثارة ظاهرة قتل النساء على خلفية ما يسمّى شرف العائلة على جدول الأعمال العام بقوة، مواضيع سياسية أخرى مرتبطة بحياة الفلسطينيين في إسرائيل وممارسات الاضطهاد من قبل الدولة مثلا في قضايا مصادرة الأراضي (صباغ– خوري ٢٠٠٦)

كما تميزت التسعينيات بانطلاق الجمعيات النسوية بصورة مكثفة. وقد تركز عملها في قضية العنف ضد النساء وبالتالي تقديم المساعدات للضحايا والمطالبة بمعاقبة المعتدين. أما في بداية سنوات الألفين، فقد تم طرح الفكر النسوي في التجمع من خلال "لجان العمل الاجتماعي" بعد أن رأوا أن طرح قضية المرأة يجب أن يكون كطرح اجتماعي ومشروع تحريري مجتمعي وليس العمل على قضية المرأة فقط من خلال دائرة العمل النسوي. بعد انتخابات الكنيست في بداية العام ٢٠٠٣ بدأ العمل على إقامة اتحاد المرأة التقدمي وفي منتصف العام ٢٠٠٣ دُعي إلى الاجتماع التأسيسي لإقامة اتحاد المرأة كتنظيم داخل حزب التجمع الديمقراطي يركز على قضايا المرأة ويهدف في الأساس إلى تفعيل المشاركة السياسية للنساء وزيادة

وقد برز توجهان مركزيان بين النساء والأطر النسوية في النقاشات حول التمثيل النسائي في القوائم الانتخابية الحزبية: التوجه الأول يطالب بتحصين مكان مضمون للنساء أو نسبة تمثيلية دنيا للنساء من منطلق التفضيل الإيجابي لمجموعة ضعيفة ومضطهدة. يرى هذا التوجه أن التغيير الاجتماعي وخاصة الذي يطمح إلى تحسين مكانة مجموعات مضطهدة يجب أن يأتي "من الأعلى"، أي عبر القانون والمؤسسات المختلفة مثل الحركات السياسية والمؤسسات الحزبية والمؤسسات التي تطمح لإحداث تغيير مجتمعي وتدعيم المجموعات المستضعفة والمهمشة تاريخيًا بفعل علاقات القوة القائمة في المجتمع. أما التوجه الثاني فيرى أن تحصين مكان للنساء في القوائم الحزبية هو تكريس لدونية المرأة

تواجدهن في الحيز العام وإلى التثقيف الحزبي ووضع أجندة المرأة داخل وخارج أطر الحزب. كما هدف إلى فتح باب العمل السياسي أمام نساء لسن حزبيات، أي أنه يمكن لامرأة غير حزبية الانضمام إلى الاتحاد وشرط أن لا يتناقض فكرها مع مشروع التجمع. وهو أكثر مؤسسة أخذت زخما من بين التنظيمات التي عملت داخل الحزب على قضايا المرأة لأن أجندته من أجل تغيير الثقافة الداخلية لأعضاء الحزب هي التي أدت إلى مسألة تحصين أماكن للنساء في قائمة الحزب.

كما شهدت سنوات الألفين تعامل "المنظمات غير الحكومية النسوية"[٢] مع قضايا العمل والفقر والبطالة والمشاركة السياسة للنساء في صنع القرار. وحاولت هذه الأطر التأثير على المزاج العام فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لمكانة المرأة. إن استعمال مصطلح "المنظمات غير الحكومية" وليس منظمات المجتمع المدني جاء مقصودا لوصف حقيقة كون التنظيمات غير الحكومية التي تعمل بين الفلسطينيين في إسرائيل بصورة عامة وتلك النسوية منها لا تمثل حركات اجتماعية كما أنها ليست منظمات ذات قواعد جماهيرية. ورغم أن هذه الجمعيات لا تشكل حركة اجتماعية ولا توجد لها قاعدة جماهيرية بعد، بالإمكان الحديث عن تأثيرها على المدى القريب والمدى البعيد على القيادات السياسية وعلى الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل.

طرحت بعض "المنظمات غير الحكومية النسوية" شعارات مختلفة من أجل إحداث تغيير بنيوي في المجتمع يمكّن وصول النساء إلى مواقع التمثيل السياسي حيث طرحت "حق المرأة في التمثيل السياسي وفي مواقع صنع القرار" كما طرحت تحديدا خلال العقد الأخير ضرورة تحصين مواقع للنساء في القوائم الحزبية وفي لجنة المتابعة بعدما لم تضمن التغييرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني انتخاب نساء في مواقع صنع القرار.

وقد برزت في هذا المجال جمعية نساء ضد العنف والتي قامت بحملة من أجل تمثيل النساء في مواقع صنع القرار من خلال مشاريع ولجان مختلفة. وكانت قد أجرت مسحا شاملا ضمن مشروع حقوق المرأة حول "مواقف وآراء المجتمع الفلسطيني من قضايا المرأة" نشر في العام ٢٠٠٥. والجمعية تدير منذ العام ٢٠٠٦ وفي التمهيد لانتخابات الكنيست في ذلك العام مشروع "تمثيل النساء في مواقع صنع القرار". ويعمل هذا المشروع في ثلاثة محاور: الأول، هو تركيز "ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة" ويشمل جمعيات نسوية وحقوقية تعمل من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة. والثاني محور العمل مع نساء سياسيات وناشطات جماهيريات على تحليل نسوي للواقع وللعمل السياسي لتستطيع النساء الاندماج فيه بمساواة مبنية على الكفاءات والقدرات. أما المحور الثالث فهو "عهد المساواة– ما بين التوقيع والواقع" وتعمل من خلاله الجمعية مع ١٠ أحزاب وحركات سياسية[٣] من أجل ضمان حقوق المرأة في ثلاثة مجالات: الحياة دون عنف، الحق في العمل، والحق في المشاركة في صنع القرار. ومن خلال هذه المحور تطالب الأحزاب والحركات، التي وقعت على "عهد المساواة"، بدفع هذه القضايا على الصعيدين الجماهيري والبرلماني، كما تطالب بتقديم تقارير سنوية عن عملها في هذه المجالات وذلك "كي يتسنى للجمهور ولجمهور النساء خاصة فرصة فحص ما تقوم به الأحزاب من أجلهن كنساء عربيات– من أجل رفع مكانتهن وضمان أن يجدن عملا، وأن يتلقين الحماية المجتمعية والقانونية من كافة أشكال العنف الموجه ضدهن، وأن يشاركن مجتمعهن في عملية صنع القرار واتخاذه مؤثرات بذلك على مستقبل هذا الشعب" (حزان، ٢٠٠٨)

بالإمكان رؤية هذا المشروع ليس فقط كنتاج تغيير سياسي

بدأت قضية ترشيح امرأة عربية لمواقع متقدمة تطرح منذ بداية التسعينيات في قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عندما رشح الحزب في موقع متقدم من قائمته امرأة هي تمار غوجانسكي لانتخابات العام ١٩٩٢ لكن الهوية القومية هي التي كانت وراء هذا الترشيح وليس الهوية الجندرية، أي أن ترشيحها جاء لكونها يهودية وليس لكونها امرأة. وقد حاولت النسويات في الجبهة طرح ترشيح امرأة عربية في الحزب منذ العام ١٩٩٢ حين ترشحت نبيلة اسبنيولي للموقع الرابع ولم تفز به، وقد كانت أول امرأة عربية ترشح نفسها للمقاعد المتقدمة

نخبوي يحدث داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وكأجندة جديدة للجمعيات النسويّة، بل ويمكن وضعه ضمن تأثير أجندات التمويل الأجنبي على أجندات المنظمات غير الحكومية، فبالتوازي مع مشروع "تمثيل النساء في مواقع صنع القرار" الذي تديره جمعة نساء ضد العنف كان هناك مشروع المنظمات غير الحكومية لزيادة مشاركة النساء الفلسطينيات في الانتخابات المحلية والانتخابات البرلمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انطلق المشروع هناك ما بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (Rizq-Qazzaz 2007). ورغم الاختلاف في التفسير حول طرح موضوع المشاركة السياسية للمرأة، إن كان نتاج تغيير سياسي نخبوي أم بتأثير أجندات المولين، فإن مثل هذه المشاريع تؤثر على بنية المجتمع وتطرح قضايا تمثيل المرأة للنقاش في المجتمع الفلسطيني وتغيّر من جو ثقافي سائد طالما أقصى النساء عن الحيز السياسي لأسباب مختلفة ترتبط ببنيته وبشح هذه المناصب ولأسباب عديدة أخرى لن أتطرق إليها في هذا المقال.

مسار تمثيل النساء في لجنة المتابعة وفي الأحزاب السياسية

اعتبرت السياسة بصورة عامة جزءًا من الحيز الذكوري، وفي المقابل صوّر البيت والعائلة على أنهما يمثلان الحيز الأنثوي المرتبط بالنساء. إن نجاح النساء في الوصول إلى تمثيل متساو في الحيز العام ما زال بعيدًا عن الواقع في أغلب المجتمعات في العالم باستثناء الدول الإسكندنافية. وما زالت مشاركة النساء الفلسطينيات في إسرائيل في العمل السياسي بشكل عام والعمل الحزبي بشكل خاص قليلة، وما زالت السياسة في المجتمع الفلسطيني تعتبر حيزا ذكوريًا ودخول النساء للعمل فيه يتأتى من خلال نضال مستمر قاده حاملو الفكر النسوي منذ النكبة وحتى اليوم. وفق المسح التي أجرته "جمعية نساء ضد العنف" وتطرق إلى "المواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل" فإن الإشكالية الأساسية لدخول المرأة العمل السياسي التمثيلي والقيادي ترتبط بصورة أساسية بقلة الوعي الاجتماعي لذلك، ويرتبط هذا بالاعتقاد أن دور المرأة الأساسي هو في الحيز الخاص لا في الحيز العام (غانم ٢٠٠٥).

ويُطرح موضوع تمثيل النساء في الحيز السياسي، ليس فقط كناشطات سياسيات بل أيضا كقيادات سياسية، بصورة قوية نسبيا منذ بداية سنوات الألفين. وقد طرح تمثيل النساء في المؤسسات التمثيلية للعرب في الداخل في لجنة المتابعة كمؤسسة قومية تمثل العرب في الداخل وفي الأحزاب السياسية.

على صعيد لجنة المتابعة، كانت هناك تخبطات واختلاف في الأصوات النسوية بالنسبة لترشيح امرأة للجنة المتابعة. وقد كان التوجه الأول هو عدم المطالبة بتمثيل النساء في لجنة المتابعة، وذلك بسبب بنية هذه اللجنة كجسم غير منتخب وغير تمثيلي ويشمل في داخله رؤساء السلطات المحلية العربية وهم غالبا ما انتخبوا على أساس عائلي أو طائفي وبجزئهم مرتبطون مع الأحزاب الصهيونية وبذلك فهم لا يمثلون القضايا الوطنية والنسوية، وعليه فإن المطالبة بتمثيل النساء في لجنة المتابعة قد يكرس كما يرى هذا التوجه بنية لجنة المتابعة.[٤] بينما كان هناك توجه آخر يرى أهمية تمثيل النساء في لجنة المتابعة، وكانت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة طرحت هذا الموضوع بشدة في لجنة المتابعة، التي قررت في إثر الاقتراح التي قدمته الجبهة زيادة التمثيل الحزبي في اللجنة إلى مندوبين بدلا من مندوب واحد، على أن يكون أحدهما امرأة وذلك بهدف ضمان التمثيل النسائي في اللجنة، لكن قرار لجنة المتابعة لم ينفذ بعد. ومن أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة، وبخطوة احتجاجية على غياب النساء من لجنة المتابعة (فمن بين حوالي ٥٠ رجلا في لجنة المتابعة

لم تكن هناك امرأة واحدة) استقال أيمن عودة، سكرتير الجبهة، في أيلول ٢٠٠٨ من لجنة المتابعة متيحًا للسيدة عايدة توما، عضو المكتب السياسي للجبهة، أن تمثلها في لجنة المتابعة. وهي أول امرأة عربية تشارك في لجنة المتابعة منذ إقامتها.

وعلى صعيد الأحزاب فإن النساء يشكلن نسبة ضئيلة من الهيئات الحزبية ورغم مشاركتهن في القاعدة الحزبية إلا أنهن لم يصلن عادة إلى أعلى درجات السلم التمثيلية. وقد برز توجهان مركزيان بين النساء والأطر النسوية في النقاشات حول التمثيل النسائي في القوائم الانتخابية الحزبية: التوجه الأول يطالب بتحصين مكان مضمون للنساء أو نسبة تمثيلية دنيا للنساء من منطلق التفضيل الإيجابي لمجموعة ضعيفة ومضطهدة. يرى هذا التوجه أن التغيير الاجتماعي وخاصة الذي يطمح إلى تحسين مكانة مجموعات مضطهدة يجب أن يأتي "من الأعلى"، أي عبر القانون والمؤسسات المختلفة مثل الحركات السياسية والمؤسسات الحزبية والمؤسسات التي تطمح لإحداث تغيير مجتمعي وتدعيم المجموعات المستضعفة والمهمشة تاريخيًا بفعل علاقات القوة القائمة في المجتمع. أما التوجه الثاني فيرى أن تحصين مكان للنساء في القوائم الحزبية هو تكريس لدونية المرأة. وقد برز في هذا التوجه التخوف من وصول نساء لا يحملن الوعي والفكر النسوي إلى الأماكن التي تحصن للنساء، وذلك لأن بعض التجارب أثبتت أن تحصين أماكن للنساء لا يخدم بالضرورة الفكر والخطاب النسوي وبالتالي فهي لا تفرز بالضرورة ممارسة نسوية.[٥]

لن أتطرق هنا إلى مسار ترشيح النساء في "القائمة العربية الموحدة– القائمة العربية للتغيير"، وذلك لأن هذه القائمة لا تمثل حزبا واحدا فقط، وإنما هي ائتلاف لأحزاب سياسية، وهذه الائتلافات تغيّرت تقريبا على مدار كل دورة انتخابية، ومن الصعب أن نتعقب بصورة منهجية ترشيح النساء في الأحزاب المختلفة التي تضمها هذه القائمة، كما أن موضوع ترشيح امرأة لم يكن بارزا في هذه القائمة، كما كان عليه في حزبي الجبهة والتجمع.

بدأت قضية ترشيح امرأة عربية لمواقع متقدمة تطرح منذ بداية التسعينيات في قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة عندما رشح الحزب في موقع متقدم من قائمته امرأة هي تمار غوجانسكي لانتخابات العام ١٩٩٢ لكن الهوية القومية هي التي كانت وراء هذا الترشيح وليس الهوية الجندرية، أي أن ترشيحها جاء لكونها يهودية وليس لكونها امرأة. وقد حاولت النسويات في الجبهة طرح ترشيح امرأة عربية في الحزب منذ العام ١٩٩٢ حين ترشحت نبيلة اسبنيولي للموقع الرابع ولم تفز به، وقد كانت أول امرأة عربية ترشح نفسها للمقاعد المتقدمة. وفي هذه السنة أيضا وبعد تحصين ٢٥٪ من المقاعد في مجلس الجبهة في الناصرة وفي الهيئات الحزبية الأخرى في الناصرة، اتخذ الحزب قرار تحصين ٢٥٪ من الأماكن في الهيئات والمؤسسات الحزبية للنساء.

وشهدت انتخابات العام ١٩٩٦ تغييرا جديًا فيما يتعلق بقضايا النساء. فقد بدأت تبرز مكانة المرأة العربية في البرنامج السياسي للأحزاب التي تتنافس على الصوت العربي. مثلا كان التجمع الوطني الديمقراطي توجه إلى جمهور النساء بصورة مباشرة، بواسطة منشور حمل عنوان "امرأة حرة وشعب سعيد". وفي حينه تحدثت عرين هواري، مرشحة الكنيست في المكان الرابع في قائمة التجمع والمكان السادس عشر في القائمة المشتركة مع الجبهة، للنساء وطالبتهن بالمشاركة الفعّالة في بناء الحركة القومية من أجل التغيير والتقدم. وأكدت أنه "لا يمكن تحرير جمهور النساء بدون مشاركتهن" (أبو بكر ١٩٩٨، ص ٥٧). وتجدر الإشارة إلى أن القضايا النسوية وقضية ترشيح النساء في القائمة الانتخابية رافقت التجمع منذ قيامه، وقد أسس الحزب في العام ١٩٩٥ الدائرة النسوية وذلك قبل الإعلان عن إقامة التجمع في العام ١٩٩٦، وقد كانت هناك تخبطات من قبل النسويات والنسويين في الحزب لمثل هذه الدائرة وذلك لأن الميل المركزي كان أنه يجب على الحزب الجديد أن يطرح قضايا المرأة كحزب وليس من خلال الدائرة النسوية.[٦]

في العام ١٩٩٩ ترشحت د. هالة اسبنيولي أيضًا مقابل تمار غوجانسكي وغازي أبو ريا على المقعد الثالث وكانت النتيجة لصالح غوجانسكي. وترشحت نبيهة مرقص على المقعد الخامس مقابل وليد الفاهوم وخسرت. وترشحت عايدة توما مقابل إيلان بابه على المقعد السادس وتعادلا في الجولة الأولى، وقد ربح بابه في الجولة الثانية. وفي ذلك العام أُقر في الجبهة أنه من بين كل عشرة مقاعد يجب أن تكون هناك ثلاثة نساء ولكن النساء لم تنجح في الوصول إلى المقاعد الأولى في القائمة.

أما في التجمع فقد ترشحت أفنان إغبارية على المقعد التاسع في قائمة التجمع.

في انتخابات العام ٢٠٠٣ ترشحت عايدة توما للمقعد الثاني مقابل عصام مخول ومصطفى أبو ريا، وفاز عصام مخول بأغلبية ساحقة.

وترشحت تغريد شبيطة للمقعد الرابع مقابل د. عفو إغبارية وفازت وكانت المرشحة الرابعة في قائمة الجبهة والمرشحة الخامسة في القائمة التحالفية مع د. أحمد طيبي. أما في التجمع فقد ترشحت أفنان إغبارية على المقعد الرابع في قائمة المرشحين وفازت هي أيضا.

وقد تجلى موضوع ترشيح امرأة في أماكن متقدمة بصورة أكبر في انتخابات ٢٠٠٦ حين قامت نشيطات سياسيات في كل من حزبي الجبهة والتجمع بترشيح أنفسهن لأماكن متقدمة في القوائم الانتخابية التي طالما أُقصين عنها. ففي قائمة الجبهة ترشحت المحامية تغريد شبيطة على المكان الأول في الحزب ونافست بذلك محمد بركة وحصلت على ٢٩٪ من الأصوات، أما عايدة توما فكانت قد سحبت ترشيحها للمكان الثاني مقابل عصام مخول وحنا سويد، وكانت نشيطتان أخريان هما منال شلبي ورلى حامد قد ترشحتا في المكان الرابع مقابل د. عفو إغبارية، وبقي في الجولة الثانية كل من عفو إغبارية ومنال شلبي، وحصلت شلبي على ٤٠٪ من الأصوات. وبعد أن سحبت حوالي ثماني نساء ترشيحهن احتجاجا على غياب النساء من المواقع المتقدمة عقب خطاب مطول حول أهمية ترشيح النساء، تم ترشيح شلبي للمقعد الخامس بالإجماع لأنه لم يكن في أول أربعة أماكن امرأة. أي أنه حدث تغيير جدي من حيث ترشيح امرأة في موقع متقدم في قوائم الأحزاب. أما في التجمع فقد ترشحت حنين زعبي عضو المكتب السياسي آنذاك للمقعد الثالث مقابل عضو الكنيست واصل طه وخسرت، ولأنه لم تكن هناك امرأة ممثلة في المقاعد الأولى فقد تم ترشيح محاسن رابوص، عضو مجلس عام الحزب، للموقع السابع في القائمة بعد أن رفضت النساء في التجمع وكخطوة احتجاجية الترشح للمقعدين الرابع والخامس غير المضمونين والتمثيل الصوري. وقد تم ترشيح عضو اللجنة المركزية آنذاك ايناس عودة– حاج للمقعد التاسع.

أي أنه منذ بداية التسعينيات في قائمة الجبهة ومنذ إقامة التجمع في منتصف التسعينيات ترشحت النساء في أول عشرة مقاعد من قائمة المرشحين، الأمر الذي لم نعهده من قبل سنوات الثمانينيات. ويمكن اعتبار التسعينيات الفترة التي طرأ فيها تحول على مفهوم ترشيح النساء في مواقع صنع القرار. وبعد أن فشلت النساء في الوصول إلى المواقع المتقدمة المضمونة في التسعينيات بدأت تطرح بقوّة قضية تحصين مكان للنساء خاصة في منتصف سنوات الألفين.

في انتخابات ٢٠٠٩ ترشحت عايدة توما للمقعد الرابع في قائمة الجبهة مقابل عفو إغبارية وحصلت على ٣٦٪ من الأصوات ولأنه لم يكن في أول أربعة مقاعد امرأة فقد تحول التصويت من المجلس القطري للحزب إلى سكرتارية الحزب وتم انتخاب عايدة توما للمقعد الخامس. أما في قائمة التجمع فقد انتخبت حنين زعبي في المكان الثالث المحصن لامرأة بالإجماع، ووفق التحصين أيضا انتخبت نيفين أبو رحمون في المكان السادس في التجمع والمكان الثامن في القائمة التحالفية مع عباس زكور ومع رئيس مجلس كفر ياسيف عوني توما.

وكان تحصين التجمع ثلث قائمة مرشحيه للنساء قد تأتى بفعل تغيير اجتماعي ناضلت من أجله النساء والرجال حاملو الفكر النسوي، وذلك من أجل رفع مكانة المرأة في العمل السياسي وفي أماكن صنع القرار ومن أجل رفع سقف الأحزاب في التعامل مع قضايا المرأة بشكل عام. وقد طرحت مسألة تحصين مكان للنساء في قائمة التجمع بقوّة بعد انتخابات ٢٠٠٦ عندما لم يتم انتخاب امرأة في مواقع متقدمة في قائمة المرشحين، وقد قادت النسويات في حزب التجمع مسألة تحصين مكان لامرأة في القائمة الانتخابية وطرحنها في الهيئات المركزية للحزب ولكنهن دفعن ثمنا بالإقصاء عن هذه الهيئات، ورغم قرار تحصين مكان لامرأة في قائمة التجمع في حزيران ٢٠٠٨ لم تنتخب النساء اللاتي طرحن مسألة التحصين بقوة ورشحن أنفسهن في هذه الهيئات بعد أن كن عضوات فيها. كما تسعى النسويات في حزب التجمع إلى تحصين مكان للنساء في الهيئات والمؤسسات الحزبية وليس فقط في القائمة الانتخابية.[٧]

إن أهمية انتخاب امرأة من خلال حزب عربي لا تكمن في مجرد وجود نساء عربيات في الكنيست الإسرائيلي، بل لأن أعضاء البرلمان يشكلون محورا مركزيا في القيادات السياسية المنتخبة للمجتمع الفلسطيني في الداخل. وقد كانت في الكنيست سابقا امرأتان عربيتان، واحدة انتخبت من خلال ترشيحها في حزب ميرتس في العام ١٩٩٩ وهي حسنية جبارة، والثانية من خلال ترشيحها في حزب العمل في العام ٢٠٠٦ وهي ناديا الحلو التي لم تنتخب في الدورة الجديدة. ولذا تكمن أهمية انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي في كونها تطرح الحقوق القومية والنهضة المجتمعية كمشروع سياسي يربط ما بين النسوي والقومي. وقد برز في انتخابات ٢٠٠٩ النقاش في المجتمع الفلسطيني حول أهمية ترشيح وانتخاب امرأة في القيادات السياسية. وبرزت صور المرشحات في مواقع متقدمة في قائمتي الجبهة والتجمع على لافتات الشوارع. وقد كان أحد

شعارات التجمع في هذه الانتخابات "امرأة عربية تمثلنا" بالإضافة إلى الشعار الذي علّقه التجمع في مدينة الناصرة "الناصرة تدعم حنين زعبي" ترافقه صورة المرشحة في الشوارع. كما علقت الجبهة صورة عايدة توما في البلدات العربية يرافقها اسم الجبهة. ورغم الإيحاءات السلبية الفئوية التي ترتبط بتشجيع التصويت لـ "بنت البلد" فإن هذه الشعارات التي تؤيد ترشيح امرأة وتعليق صور امرأة في الشوارع هي أمور جديدة على المجتمع الفلسطيني في الداخل. وقد خلقت هذه الشعارات نوعا جديدا من الثقافة السياسية التي تطرح أهمية مشاركة النساء وتمثيلهن في مواقع صنع القرار وتعوّد المجتمع على وجود النساء في الحيز العام.

وقد نظمت النساء المقربات من التجمع عريضة وقعت عليها المئات دعون فيها إلى التصويت لحزب التجمع من أجل انتخاب أول امرأة عربية. ومما جاء فيها: "لن تكون هذه المرة الأولى التي تدخل فيها امرأة عربية الكنيست، ولكنها وبالتأكيد ستكون، وبفضل مشاركتكن، المرة الأولى التي تدخل بها امرأة عربية تمثل المصالح الحقيقيّة لشعبنا، نساء ورجالا، والتي تجمع بين هموم شعبها وهموم نسائه، كما تجمع بين الهم اليومي والهم القومي. نحن على ثقة أن زعبي ستمثلنا أفضل تمثيل، وسترفع توقعات مجتمعنا من النواب في البرلمان، حيث تحظى برصيد عال من العمل الوطني ومن التجربة السياسية، كما نراها حريصة على إعلاء أصوات النساء وقضاياهن ومطالبهن، ليس فقط من على منبر الكنيست ولكن أيضا على جميع المنابر السياسية والاجتماعية اليهودية والعربية على حد سواء... إن دعمنا لحنين زعبي يمكننا من رفع التمثيل النسائي، المطلب الذي أكدت عليه مرارا الحركة النسوية، والذي يتجاوب مع رغبة نساء شعبنا في تمثيلهن وتمثيل قضاياهن."[٨]

كما أن المقربة من التجمع والناشطة النسوية همت زعبي كتبت مقالا طالبت فيه النسويات وخاصة اللاتي طالبن بتحصين أماكن للنساء في مواقع صنع القرار التصويت للتجمع لأنه "يرشح امرأة في المكان الثالث والمضمون، ويأخذ الدور الريادي في حسم نقاش تحصين مكان مضمون لامرأة عربية في قائمة مرشحيه".[٩] إن هذا النوع من الخطابات والذي يطرح مسألة ترشيح وانتخاب امرأة بقوة لم تشهده الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية العربية منذ ١٩٤٨. ورغم تطرق الدعاية الانتخابية للأحزاب، التي مثلت العرب في إسرائيل في السابق إلى قضايا المرأة، إلا أنها لم تتطرق إلى أهمية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار ولم تطالب هذه الدعايات بالتصويت إلى حزب من أجل رفع التمثيل النسائي في القيادات السياسية البرلمانية.

وقد أشارت الناشطات في الانتخابات في حزب التجمع ومن خلال الحلقات البيتيّة التي أجرينها إلى أن تأثير وجود امرأة في القائمة كان بارزا في تطرق النساء والرجال، وإلى أن ترشيح امرأة في مكان مضمون كان محفزا للعديد من النساء للمشاركة السياسية ليس فقط من خلال التصويت وإنما من خلال تجنيد الأصوات.[١٠] لكن هذه ما زالت انطباعات وهناك حاجة لفحص معمق فيما إذا كانت مشاركة النساء في التصويت تتأثر بالعامل الجندري. مع هذا فلا شكّ في أن قضية ترشيح امرأة عربية وانتخابها من خلال حزب عربي هو عامل تثقيفي مهم في مسار التغيير المجتمعي، الذي تسعى الحركات والأطر النسوية من خلاله إلى إشراك المرأة في رسم مصير المستقبل السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل.

إن ما يميز عضو البرلمان حنين زعبي، ومن خلال التمعن في خطابها وتصريحاتها السياسية، هو مزجها ما بين القومي والنسوي بصورة دؤوبة ومتوازية. وقد شددت دائما في تصريحاتها لوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة قبل انتخابها وبعده على أهمية العمل بالتوازي على الجوانب القومية والنسوية في نضال الفلسطينيين في إسرائيل. فمثلاً في رسالة بعثت بها إلى منتدى فلسطينيات ٤٨ وإلى ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة بعد انتخابها كعضو برلمان أشارت: "لم أر سابقًا ولن أرى مستقبلا قضية المرأة إلا جزءا من قضية شعبها، ولا أقبل أية مفاضلة بين العمل الوطني والعمل النسوي. لن يكون مشروعنا الوطني ديمقراطيا إن لم ير رفع مكانة النساء مركزيا في عمله ولن يكون مشروعنا النسوي تحرريا إن لم نعمل أيضا على تحرير شعبنا من القمع القومي".

إن هذا الدمج ما بين القومي والنسوي يعزز النموذج القائم في القيادات السياسية النسوية، من الجيل الثاني للنكبة، في حزبي الجبهة والتجمع، حيث تحاول هذه القيادات الموازنة ما بين القومي والنسوي من خلال نشاطها في الأحزاب التي تنتمي إليها. وخلافًا لما هو "متوقع" من النساء في أن يعملن بالأساس من أجل تحسين أوضاع النساء ومكانتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدنية، فإن القيادة النسوية الحزبية تعاطت مع السياسي والنسوي أو مع القومي والنسوي بصورة متوازية طيلة الوقت.

إن نموذج الموازاة في عمل النسويات في الأحزاب السياسية غير قائم إلى حد ما في أغلبية الأطر والجمعيات النسويّة الفاعلة داخل

إن هذا الدمج ما بين القومي والنسوي يعزز النموذج القائم في القيادات السياسية النسوية، من الجيل الثاني للنكبة، في حزبي الجبهة والتجمع، حيث تحاول هذه القيادات الموازنة ما بين القومي والنسوي من خلال نشاطها في الأحزاب التي تنتمي إليها. وخلافًا لما هو "متوقع" من النساء في أن يعملن بالأساس من أجل تحسين أوضاع النساء ومكانتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدنية، فإن القيادة النسوية الحزبية تعاطت مع السياسي والنسوي أو مع القومي والنسوي بصورة متوازية طيلة الوقت.

المجتمع الفلسطيني اليوم، حيث تعاملت هذه الأطر بصورة مركزية مع وضعية النساء ومكانتهن الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، ورغم التشديد المستمر على نضال الفلسطينيات في إسرائيل كجزء من مجموعة قومية مضطهدة في الخطاب السياسي لهذه الأطر، إلا أن الطابع النسوي في ممارسة هذه الجمعيات قد غلب على طابع عملهن، وعلى الرغم من أن هذه الأطر تربط ما بين الوضع السياسي والاقتصادي وممارسات التمييز القومي تجاه الأقلية الفلسطينية ككل وإسقاطاته على مكانة النساء الفلسطينيات المتدنية، إلا أن هذه الأطر لم تطرح رؤية سياسية شاملة لتحدي مبنى الهيمنة المعمق وفق غرامشي، وبالتالي فهي لم ترتق إلى مكانة "حرب المواقف". وفق غرامشي فإن المجموعة المهيمنة تستخدم القوّةَ ضدّ الأفراد في جميع مجالات حياتهم (Gramsci 1971)، وفي ظلّ واقع كهذا، واقع يحاول فيه الفرد والمجموعة التصدّيَ لممارسات الدولة اليوميّة القمعيّة ضدّهم، يتحوّل النضال السياسيّ للمجموعة المضطهَدة من نضال ضدّ الممارسات القمعيّة العميقة إلى نضال في سبيل التخلّص من آليّات القمع اليوميّة. في هذا الصدد، يقيم غرامشي تمييزًا بين نوعين من السياسة: النوع الأوّل يُطلق عليه اسم "حرب الحركات"، وهي التي غالبًا ما تتمحور حول الممارسات القمعيّة والماديّة واليوميّة ؛ أمّا النوع الثاني فيُطلق عليه "حرب المواقف"، وهي التي تتعامل مع الأفكار المهيمنة التي تكون – في المعتاد– مبطَّنة، والتي تتعلّق بالقوانين السياسيّة، ومؤسّسات الهجرة، وسياسات الأراضي، ودور الجيش، وميّزات الثقافة المهيمنة والمبنى الرأسماليّ. وبهذا المفهوم فإن الجمعيات النسوية العربية لم تفرز حتى الآن خطابا سياسيا يتحدى مبنى الهيمنة المعمق. لا تهدف هذه المقولة إلى التقليل من أهمية العمل أو الطرح النسوي بصورته القائمة اليوم، بل طرح أهمية الموازاة بين العاملين وأهمية تحدي مبنى الهيمنة المعمق. هذه المعضلة حول كيفية الجمع والموازاة ما بين النضال الوطني القومي والنضال النسوي كما تقول إصلاح جاد (٢٠٠٨) هي أحد معالم الحركة النسائية منذ وجودها قبل النكبة وهي مستمرة إلى اليوم.

ولا يتعين على الأطر والجمعيات النسوية فقط أن توازي ما بين الطرح القومي والطرح النسوي، بل وعلى الأحزاب أيضًا، وعليها أن لا تضع قضايا التغيير المجتمعي في درجات متأخرة من أولوياتها. فمن الواضح، وفق المسار الذي حاولت أن أرسمه هنا لترشيح النساء في القوائم الحزبية، أنه بدون تحصين مكان للمرأة في حزب سياسي عربي ما كان في إمكان حنين زعبي، رغم قدراتها الفكرية والسياسية التي تساوي وفي بعض الأحيان تضاهي قدرات القيادات البرلمانية القائمة اليوم في المجتمع الفلسطيني، أن تصل إلى مكان مضمون في قائمة الحزب. فالنساء في حزب الجبهة ينافسن منذ العام ١٩٩٢ بصورة مثابرة ولكن رغم كفاءتهن العالية، وعلى مدار ٥ دورات انتخابية، لم يصلن إلى مواقع مضمونة، وكذلك في حزب التجمع على مدار أربع دورات انتخابية. وذلك لأسباب عديدة أبرزها الاعتبارات الحزبية المختلفة التي لم تضع قضايا النساء وقضية تمثيلهن في سلم أولوياتها. ورغم التخوفات التي تطرحها مسألة إمكانية انتخاب امرأة لا تمثل الطرح النسوي أو لا تحمله وبالتالي فهي لن تمثل مصالح النساء، من المهم أن تعالج الأحزاب السياسية العربية قضايا المرأة وأن تكون هي الرافعة الاجتماعية لتغيير مكانتها الاجتماعية والسياسية، في ظل غياب الدولة وغياب مركز ثقافي للفلسطينيين في الداخل، ولضمان تمثيل النساء في هيئاتها الحزبية وقوائمها الانتخابية.

انخفاض التصويت للأحزاب الصهيونية إلى أدنى نسبة منذ ١٩٤٨

تشكل نتائج هذه الانتخابات حدثا يمكن اعتباره تاريخيًا منذ ١٩٤٨ على صعيد التصويت للأحزاب الصهيونية، فقد وصل التصويت لهذه الأحزاب إلى أدنى نسبة له وهي ١٨٪.

في وسعنا أن نتحدث عن ثلاث موجات من التصويت للأحزاب الصهيونية.

ففي العقود الثلاثة الأولى من إقامة دولة إسرائيل (منذ ١٩٤٨ وحتى نهاية التسعينيات) كانت نسبة المصوتين العرب للأحزاب الصهيونية أكبر من تلك التي صوتت للحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو الحزب الوحيد آنذاك الذي مثّل تطلعات العرب الوطنية في الداخل وناضل من أجل نيل حقوقهم. وقد بدأ التحول في انخفاض نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية منذ العام ١٩٧٧ حيث تساوت تقريبا نسبة المصوتين للأحزاب العربية مع أولئك الذي صوّتوا للأحزاب الصهيونية، واستمر هذا التساوي إلى منتصف التسعينيات. وقد حصلت الأحزاب الصهيونية وقوائم الأقليات على ٦ر٤٤٪ في العام ١٩٧٧ (مقابل ٨ر٦٢٪ في العام ١٩٧٣) وأما الحزب الشيوعي (راكاح) فقد حصل على ٦ر٥٠٪ من الأصوات (مقابل ٩ر٣٦٪ في العام ١٩٧٣) (روحانا وآخرون ٢٠٣، ص ٦٦، ريخس ٢٠٠٨، **ص** ٢١٥). أما الموجة الثالثة فتميزت بهبوط التصويت للأحزاب الصهيونية مقابل التصويت للأحزاب العربية. ومنذ منتصف التسعينيات وحتى الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠٠٩ فاقت نسبة التصويت للأحزاب العربية نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية. وهبطت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية من ٥٢٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٦ر٣٣٪ في العام ١٩٩٦، و٤ر٢٩٪ في العام ١٩٩٩، وبقيت النسبة على ما هي عليه في العام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٢٥٪ في انتخابات ٢٠٠٦، وهبطت إلى أدنى نسبة منذ إقامة دولة إسرائيل في انتخابات ٢٠٠٩ لتصل إلى ما يقارب ١٨٪.

حاول العديد من الباحثين تفسير انخفاض نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية. وقد عزاها (كوفمان ويسرائيلي، 1996، Rouhana 1986، روحانا وآخرون ٢٠٠٣) إلى تعزيز تصويت الهوية. وبرأيي يجب قلب السؤال هنا وطرح السؤال العكسي: لماذا صوت العرب للأحزاب الصهيونية بنسب عالية خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى بعد النكبة؟. لعل الجواب على ذلك هو غياب أغلبية القيادات الفلسطينية الوطنية بعد النكبة، وخوف المواطنين العرب آنذاك من الطرد والتهجير في ظل الحكم العسكري والعقد الذي تبعه. ولذلك فإن التصويت للأحزاب الصهيونية أو للقوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية "ضَمن" البقاء، فقد كان الخوف هو فقدان مصادر المعيشة والتي ارتبطت بالمواقف السياسية للعرب. وفي حينه كانت المعركة الأساسية للمواطنين العرب هي الحفاظ على البقاء بعد

انتخابات ٢٠٠٩:
حصة "بائسة" من الأصوات العربية
للأحزاب الصهيونية".

النكبة، وحتى أن النضال من أجل المساواة يمكن اعتباره ترفا أو رفاهية. وبالتالي فإن نسبة التصويت العالية للأحزاب الصهيونية لم تنبع من عوامل قيميّة لإعطاء الشرعية للجهاز السياسي الذي نتج على أنقاض الوطن الفلسطيني. وبعد انتهاء الحكم العسكري وبداية عملية تنظيم الأقلية الفلسطينية في الداخل، والتي لعب الحزب الشيوعي دورًا مركزيًا فيها، بدأ التحول التدريجي من التصويت إلى الأحزاب الصهيونية إلى التصويت للحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتي أقيمت في نهاية السبعينيات، وإلى الأحزاب العربية التي أقيمت فيما بعد مثل الحركة التقدمية والحركة الإسلامية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي. وقد اختفت القوائم الحزبية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية منذ العام ١٩٨١، أما هؤلاء الذين بقوا وما زالوا يصوتون للأحزاب الصهيونية فهم الذين

تربطهم مصالح شخصية مع هذه الأحزاب وهذا يؤكد الادعاء الذي طرحه (روحانا وآخرون ٢٠٠٣).

خلافا للأدبيات، التي أشارت إلى أن المصوتين للأحزاب الصهيونية أو القوائم العربية التي ارتبطت بالأحزاب الصهيونية واختفت في العام ١٩٨١، يشكلون التيار العربي الإسرائيلي (Ghanem 2001)، يشير روحانا وآخرون (٢٠٠٣) إلى أنه لا يمكن تسمية القوى السياسية العربية التي تمثل أو تصوت للأحزاب الصهيونية "التيار العربي الإسرائيلي" وذلك بسبب الفروقات في الجذور وفي المواقف والتصرف السياسي لهذه المجموعة. حيث أن العامل المشترك لهذه المجموعة هو نيل مصالحهم المرتبطة مع الأحزاب الصهيونية ومع الحزب الحاكم. وبرأيهم فإن "السمة الغالبة لهؤلاء هي كونهم ارتبطوا مصلحيا مع أحزاب السلطة ولا يقودهم مبدأ ما أو مرجعية فكرية بل مصالحهم... لا يطرح هؤلاء المنتمون إلى هذه الأحزاب أسسا فكرية أو عقائدية للاندماج أو لقبول الدولة اليهودية وإنما يعتمدون على تبريرات تتراوح بين الشخصية والقدرية... ليست لهؤلاء النواب منظومة فكرية أو أيديولوجيا تقودهم أو تجمعهم" (ص ١٨). وبالتالي فإن هبوط نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية بصورة مستمرة لهو دليل على صحة تحليلهم بشأن عدم وجود تيار من هذا النوع ووجود مصالح شخصية وعائلية تربط المصوتين العرب بالأحزاب الصهيونية، وبالتالي فعندما تتقلص هذه المصالح تقل نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية.

هناك عدة عوامل بوسعها أن تفسرّ انخفاض نسبة المصوتين للأحزاب الصهيونية:

العامل الأول هو التحول التدريجي لنمط تصويت العرب والذي يطلق عليه روحانا (٢٠٠٦) اسم "تصويت الهوية" – ذلك التصويت الذي يشكل الانتماء العربي والفلسطيني جزءا مهما من اعتباراته (مقتبس عند روحانا وآخرون ٢٠٠٣). ويشير روحانا وآخرون (٢٠٠٣) إلى أن نمط تصويت الهوية يبرز كلما ازداد التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين في العالم العربي. إن كلا من انتفاضة الأقصى والحرب على لبنان العام ٢٠٠٦ والحرب على غزة العام ٢٠٠٩ شكل مفصلاً في علاقة المواطنين العرب مع دولة إسرائيل ومع رؤيتهم لمكانتهم الجماعية ولهويتهم وبالتالي أثرت جميعها على أنماط المشاركة ومقاطعة الانتخابات وعلى ازدياد نسبة التصويت للأحزاب العربية على حساب الأحزاب الصهيونية. ويلعب الإعلام العربي المرئي، وعلى الأخص قناة الجزيرة، في الآونة الأخيرة، دورا كبيرا في التواصل مع العالم العربي ومع مشاعر الغضب التي سادت المجتمع العربي والمجتمع الإسلامي في إثر الحروب التي شنتها إسرائيل، وخصوصًا على لبنان وعلى غزة. وقد تميزت هاتان الحربان بكونهما متلفزتين وبالتالي فقد كسرتا الحدود مع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني ومع باقي الوطن العربي. وقد خصصت هذه القنوات برامج حول الأحزاب العربية في الداخل خلال فترة الانتخابات وحول أنماط تصويت المجتمع العربي وأعطيت للعرب في الداخل منصات دعت بصورة واضحة إلى التصويت للأحزاب العربية.

العامل الثاني هو ازدياد قوة اليمين المتطرف وأبرزه حزب ليبرمان وطرحه الشعارات الانتخابية المعادية للفلسطينيين عامة وللفلسطينيين المواطنين في إسرائيل خاصة مثل الشعار "بدون ولاء لا توجد مواطنة"، ومطالبته بشطب حزب التجمع والقائمة الموحدة، وتنبأت الاستطلاعات المختلفة بزيادة قوته وتعاظم قوّة اليمين. وقد أدى ذلك إلى الالتفاف حول الأحزاب العربية والعزوف عن التصويت للأحزاب الصهيونية وذلك في إثر الخوف من سقوط الأحزاب العربية وعدم عبورها نسبة الحسم وبالتالي فقدان القوّة البرلمانية العربية.

ثالثًا، اقترنت انتخابات ٢٠٠٩ مع الحرب على غزة والتي أعلن عن وقفها من قبل إسرائيل في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩. وشهدت فترة الحرب على غزة أكبر المظاهرات للفلسطينيين في إسرائيل منذ النكبة. فقد شارك في المسيرة القطرية في سخنين قرابة الـ ١٥٠ ألفا من الفلسطينيين، وشهدت المسيرة القطرية الثانية التي كانت في باقة الغربية مشاركة عشرات الآلاف، ورافقت هذه المظاهرات حملات من الاعتقالات والسجن لعدد من الذين شاركوا في هذه الاحتجاجات واستدعاءات من قبل جهاز الأمن العام [شاباك] يقدر عددها بـ ٧٠٠. أي أنه خلال الانتخابات كانت الحرب على غزة ما زالت ماثلة في وعي الناس وذاكرتهم، فصور المجازر والتدمير والقتل والتشريد أدت إلى تنافر إضافي للعلاقات بين العرب واليهود وبين العرب والمؤسسة الإسرائيلية. وقد أحدثت هذه الحرب نوعًا من التسييس الجديد خاصة بين الأجيال الشابة، حيث لوحظت مشاركة الجيل الشاب في هذه المظاهرات كأمر لم يسبق له مثيل في تاريخ العرب في إسرائيل، وجزء من هذه الأجيال الشابة كان يصوت لأول مرة. وقد دفعت مشاهد المجازر العديد من الغاضبين ممن كانوا يصوتون للأحزاب الصهيونية إلى تركها والتصويت للأحزاب العربية أو عدم

المشاركة في الانتخابات.

كما أن الحرب على غزة كانت بقيادة حزبي كديما والعمل، وهما الحزبان اللذان فازا بعدد كبير من أصوات الفلسطينيين في انتخابات ٢٠٠٦. فقد حصل حزب العمل في تلك الانتخابات على ٨ر١٢٪ من الأصوات العربية، أما حزب كديما فقد حصل على ٨ر٦٪ (ريخس ٢٠٠٨، ص ٢١٣).

العامل الرابع هو ازدياد قوة الأحزاب العربية وتحسين أدائها وإثبات وجودها بصورة أكبر على الساحة السياسية العربية ومحاربتها بصورة بارزة التصويت للأحزاب الصهيونية. وقد برز هذا التوجه خاصة في انتخابات العام ٢٠٠٦ حين عملت الأحزاب العربية ضد التصويت للأحزاب الصهيونية (ريخس ٢٠٠٨). وهذا الأمر أدى إلى خلق نوع جديد من الخطاب السياسي في الانتخابات ضد التصويت للأحزاب الصهيونية وإحراج أولئك الذين يدعمون هذه الأحزاب.

بالإضافة إلى ذلك، وخلافا للانتخابات الأخرى والتي كثفت الأحزاب الصهيونية عملها خلالها من أجل نيل أصوات العرب- انظروا مثلا نموذجا لنشاطها المكثف في انتخابات الكنيست ١٩٩٩ (غانم وأوستسكي- لزار، ١٩٩٩، ص ١٧٥-١٧٦) وفي الانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٦ (ريخس ٢٠٠٨)- فقد لوحظ في انتخابات ٢٠٠٩ غياب فعالية الأحزاب الصهيونية والأشخاص المرتبطين بها في صفوف المجتمع العربي وداخل القرى والمدن العربية.

أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى هبوط نسبة التصويت إلى الأحزاب الصهيونية. وهذا التوجه في هبوط نسبة التصويت إلى الأحزاب الصهيونية كان قد بدأ بالأساس منذ انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، ولا شكّ في أنه بحاجة إلى دراسة معمقة لفحص صحة التفسيرات التي وردت هنا وإعطاء تفسيرات جديدة قد يكون هذا المقال غفل عنها.

خلاصة

حاولت من خلال هذا المقال إلقاء الضوء على نتيجتين مركزيتين من نتائج الانتخابات، التي جرت في العاشر من شباط ٢٠٠٩، فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني في الداخل.

الأولى- انتخاب امرأة عربية من خلال حزب عربي لأول مرة منذ النكبة، وذلك كانعكاس لمسار مجتمعي ما كان ليحدث لولا مثابرة النسويات في الأحزاب السياسية ومثابرة الأطر النسوية المختلفة على طرح قضية التمثيل النسائي داخل الهيئات الحزبية وفي قوائم المرشحين.

أما النتيجة المركزية الثانية التي تطرقت إليها فهي هبوط التصويت العربي للأحزاب الصهيونية إلى نسبة ١٨ بالمئة، وهي أدنى نسبة له منذ العام ١٩٤٨، فقد جاءت هذه الانتخابات مرافقة للحرب التي شنتها إسرائيل على غزة وعلى ما يبدو ظلت صور المجازر ماثلة في وعي الناس وذاكرتهم، الأمر الذي أدى إلى تنافر إضافي بين الفلسطينيين ومؤسسات الدولة والأحزاب الصهيونية، كان قد بدأ منذ انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وانعكس في حينه على هبوط نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية. كما أن ازدياد قوّة الأحزاب العربية وطرحها الداعي إلى الامتناع من التصويت إلى الأحزاب الصهيونية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، أديا إلى هبوط هذه النسبة.

الهوامش

١. هناك اليوم محاولة من قبل مجموعة من نساء نسويات فلسطينيات لإحياء تنظيم الفنار كحركة نسوية.

٢. أحد الطروحات المركزية لإصلاح جاد (٢٠٠٨) في كتابها: «نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية» هو: «أن التحول من منظمات ذات قواعد جماهيرية الى منظمات غير حكومية، ادى في نهاية المطاف الى الانتقاص من مقدرتها بحيث انه اضعف امكانية التجنيد لدى المنظمات النسائية العلمانية، وأفرغ نشاطها من الطابع السياسي» (ص ١٣) وهي تنتقد في هذا السياق التوجه المتنامي في الشرق الأوسط لتصوير المنظمات النسائية العلمانية غير الحكومية على انها «دعاة المجتمع المدني» وذلك من خلال الاستخدام الاشكالي وغير الدقيق الذي يخلط بين مصطلحي «منظمة غير حكومية» و«حركة اجتماعية» في الوضع الفلسطيني خاصة، وفي الشرق الأوسط عامة. هذا الالتباس قائم أيضا في وصف الجمعيات غير الحكومية العربية داخل إسرائيل وذلك لان هذه الجمعيات لم تنشأ من خلال قاعدة جماهيرية كما لم تتحول لتكون ذات قاعدة اجتماعية. حول قضية عدم تحول التنظيمات النسوية الفاعلة بين الفلسطينيين في إسرائيل الى تنظيمات ذات قاعدية جماهيرية انظروا: عبده ٢٠٠٧.

٣. هذه الأحزاب والحركات هي: حركة أبناء البلد، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحركة العربية للتغيير، الحركة الإسلامية، حزب الوحدة العربية، التجمع الوطني الديمقراطي، التحالف الوطني التقدمي، الحزب القومي العربي، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الحزب الديمقراطي العربي.

٤. انظروا كمثال مقالة ياسمين ظاهر التي نشرت في موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٦,٢,٢٠٠٧: «التمثيل والتغيير»: http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=43353

٥. انظروا كمثال لهذا النقاش مقال جنان عبده «النساء الفلسطينيات والمحاصصة السياسية» الذي نشر في موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٩,٧,٢٠٠٧: http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=47429

٦. لم أتمكن من الحصول على معلومات حول ترشيح النساء في حزب الجبهة للعام ١٩٩٦.

٧. انظروا المقابلة مع أفنان إغبارية عضو اللجنة المركزية حول موضوع تحصين مكان للنساء في حزب التجمع (حزان ٢٠٠٨، ص ١٨)

٨. عريضة نشرت تحت العنوان: « آن الأوان لدخول نساء الحركة الوطنية إلى البرلمان: نقول نعم لحنين زعبي».

٩. "السكيزوفرينيا النسوية عشية الانتخابات"، نشر المقال في موقع عرب٤٨ في تاريخ ٦،٢،٢٠٠٩، انظروا: http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=60528

١٠. انظروا كمثال: «بمناسبة النصر التجمعي والثامن من آذار: اتحاد المرأة التقدمي ينظم احتفالا للناشطات»: http://www.tajamoa.org/?mod=article&ID=944

المراجع

العربية:

نديم روحانا ونبيل الصالح ونمر سلطاني، (٢٠٠٣). تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ٢٠٠٣. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

إصلاح جاد، (٢٠٠٨). نساء على تقاطع طرق- الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هنيدة غانم، (٢٠٠٥). مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل. الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.

جنان عبده، (٢٠٠٧). "خصائص وسمات العمل النسوي والنسائي داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨". دورية دراسات المرأة، ٤، ١٧-٥٣.

ريم حزان، (٢٠٠٨). عهد المساواة- ما بين التوقيع والواقع: التمثيل والمشاركة السياسية للنساء-مسؤولية من. الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.

الانكليزية:

Ghanem, A. (2001). The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study. New York: State University of New York.

Gramsci, A. (1971). Selections from the Prison Notebook. London: Lawrence and Wishart.

Nahla ,A" .(1991) .Women of the Intifada :Gender ,Class and National Liberation ."Race and Class.19-34 ,(4)32 ,

Rizq-Qazzaz, H. (2007). "The role of Non Governmental Organization in Supporting Palestinian women in Elections". Review of Women Studies, 4, 79-91.

العبرية:

אבו בקר, ח'אולה. (1998). בדרך לא סלולה- נשים ערביות כמנהיגות פוליטיות בתוך ישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

נויברגר, בנימין. (1998). "הקול הערבי: בין אינטגרציה לדה-לגיטמציה". אלי רכס (עורך), הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות. תל-אביב: מרכז משה דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה, 31-39.

גמאל, אמל. (2002). "הימנעות כהשתתפות: על תעתועי הפוליטיקה הערבית בישראל". בתוך: אשר אריאן ומיכל שמיר (עורכים). הבחירות בישראל - 2001. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה. (עמ' 57-100).

סבאע'- ח'ורי, א. (2006). בין שבות לשיבה: עיונים בשיח הפלסטיני בישראל. תל אביב: אוניברסיטת תל-אביב. (עבודת מ. א(

ע'אנם אסעד ואוסצקי- לזר, שרה. (2001). "ישראל כדמוקרטיה אתנית: מבחן ההצבעה הערבית בבחירות לכנסת ה-15". בתוך: אשר אריאן ומיכל שמיר (עורכים). הבחירות בישראל - 1999. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה. (עמ' 171-202).

רכס, אלי. (2008)."המיעוט הערבי בישראל והבחירות לכנסת ה-17-תחילת עידן חדש". בתוך: אשר אריאן ומיכל שמיר (עורכים). הבחירות בישראל -2006. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה. (עמ' 201-232).